الأمم المتحدة

S/2011/64

مجلس الأمن

Distr.: General
9 February 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح في تشاد

موجز

أُعد هذا التقرير في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وهو ثالث تقرير بشأن الأطفال والتراع المسلح في تشاد يُقدم إلى المجلس وفريقه العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، ويغطي الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويأتي هذا التقرير عقب تقريري الثاني (S/2008/532) والاستنتاجات والتوصيات اللاحقة للفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح (S/AC.51/2008/15).

ويقدم التقرير لمحة عامة عن الوضع العام في تشاد في سياق التراع المسلح. ويُبرز كيف شهدت حالة انعدام الأمن في المنطقة الشرقية، التي كانت سائدة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، تحسنا ملحوظا في عام ٢٠١٠، وأثر هذا التطور على الجهود المبذولة لحماية الأطفال. فقد وقعت اشتباكات أيار/مايو ٢٠٠٩ بين قوات الحكومة واتحاد قوات المقاومة في سياق وضع سياسي وعسكري وأمني متفجِّر بالفعل في شرق تشاد، مما أدى إلى وقوع انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وأدى التقدم اللاحق في العلاقات بين تشاد والسودان في الفترة من منتصف عام ٢٠٠٩ فصاعدا إلى فتور حدة التوترات السياسية. وسمح هذا الأمر باتخاذ ترتيبات عسكرية عملية، مثل إنشاء قوة الحدود المشتركة بين تشاد والسودان في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وهو ما كان له، إلى جانب تحسُّن القدرات التشغيلية للمفرزة الأمنية المتكاملة، أثرٌ إيجابي على الوضع الأمني وحماية الأطفال.

ويخلص التقرير إلى أن تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي القوات المسلحة والجماعات المسلحة ظلت ظاهرة مستمرة خلال الفترة قيد الاستعراض. غير أنه يشير أيضا إلى ارتفاع عدد حالات الأطفال الذين عادوا إلى أهاليهم أو أفرجت عنهم مختلف الجماعات

الرجاء إعادة استعمال الورق

المسلحة. وظل الأطفال هدفا للعنف الجنسي والقائم على التحيز الجنسي، ولا يزال هناك خطر كبير مصدره الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات. ويبرز التقرير أيضا أن الهجمات التي شُنت على عمال الإغاثة الإنسانية في شرق تشاد في مناسبات عديدة أثرت تأثيرا سلبيا على فرص حصول الأطفال على المساعدات الإنسانية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية.

ويعرض التقرير كذلك للجهود البرنامجية التي بذلتها مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى، للتصدي للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في تشاد. واعتُرف بوجه خاص بالجهود التي بذلتها حكومة تشاد وما أبدته من إرادة سياسية في معالجة مسألة تجنيد الأطفال واستخدامهم. وقد تُوِّجت هذه الجهود بتنظيم مؤتمر إقليمي لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم، واستضافة حكومة تشاد الاجتماع الأول للجنة الرصد المعنية بمتابعة إعلان نجامينا، الذي اعتمد في ذلك المؤتمر.

وختاما، يشير التقرير إلى التحديات القائمة في مجال التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتبكة ضد الأطفال والتحديات التي يحتمل أن تنجم عن الانسحاب الكامل لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويتضمن التقرير مجموعة من التوصيات الهادفة إلى ضمان اتخاذ إجراءات معززة لحماية الأطفال في تشاد.

أولا – مقدمة

١ – أُعد هذا التقرير وفقاً لأحكام قراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). ويغطي الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وهو تقريري الثالث عن حالة الأطفال في تشاد. ويركز التقرير على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ويقدم معلومات عن التدابير المتخذة لتعزيز آلية الرصد والإبلاغ في تشاد. ويصف التقرير التقدم المحرز في وضع حد لجميع الانتهاكات وأعمال الإيذاء المرتكبة بحق الأطفال، في إطار متابعة التوصيات الواردة في تقريري السابقين (S/2007/400 و S/2008/532)، واستنتاجات فريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح (S/AC.51/2007/16 و S/AC.51/2008/15).

٢ – وقد قامت بجمع المعلومات الواردة في هذا التقرير والتحقُّق منها وتجميعها فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في تشاد.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية في تشاد

٣ – منذ بداية الفترة المشمولة بالتقرير وحتى منتصف عام ٢٠٠٩، ظلت الحالة السياسية والعسكرية والأمنية العامة في تشاد متقلبة ويتعذر التكهن بمآلها بسبب القتال المستمر بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة والتوترات الطائفية وكذلك حوادث اللصوصية والسطو المسلح والجرائم التي تستهدف موظفي المساعدات الإنسانية الوطنيين والدوليين، وهو ما كان له تأثيرٌ كبير على أنشطة الإغاثة الإنسانية. ومع ذلك، تحسّن في النصف الأخير من عام ٢٠٠٩ الوضع الأمني في شرق تشاد، ويرجع ذلك جزئيا إلى موسم الأمطار، الذي أعاق حركة المرور على الطرقات وأوقف عمليات التسلل عبر الحدود وساهم بشكل كبير في انخفاض حوادث قطع الطرق والحوادث الأمنية الأخرى.

٤ – وفي حين أن الطبيعة ونطاق الهجمات على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في عام ٢٠٠٩ أثّرا بشكل سلبي على سبل تقديم المساعدات الإنسانية على نحو سلس إلى المجتمعات المحتاجة، ومن ضمنها الأطفال، شهد الوضع الأمني العام في عام ٢٠١٠، تحسُّنا بطيئا ولكنه تدريجي. ومع أن مستوى ونطاق الهجمات التي حدثت في عام ٢٠١٠ لم يكونا مقبولين، فإنهما لم يصلا إلى مستوى عام ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لتقييمات أجراها عاملون في مجال المساعدة الإنسانية والسلطات الحكومية، فقد ظل الوضع الأمني العام في مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا هادئا نسبيا.

٥ - وإثر اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠) وانسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تولت حكومة تشاد المسؤولية عن أمن المدنيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وواصلت الحكومة تنفيذ خطتها الرامية إلى ضمان الأمن وحماية المدنيين في شرق تشاد، وهو أمرٌ يهم الجيش الوطني المرابط في الثكنات الواقعة على طول الحدود والقوة المشتركة لمراقبة الحدود التشادية - السودانية؛ وقوات الدرك الإقليمية مع الحرس الوطني والمتنقل في تشاد وقوة نزع السلاح المشتركة؛ ومن الناحية الجوهرية، المفرزة الأمنية المتكاملة. كما أُنشئ فريق عامل رفيع مستوى مشترك بين الحكومة الأمم المتحدة لتسهيل عملية الانتقال عند مغادرة بعثة الأمم المتحدة، وأُقيم منتدى إنساني لتعزيز الحوار بين جميع الأطراف المعنية بشأن حماية المدنيين والقضايا الإنسانية الأخرى.

٦ - وبعد هجمات أيار/مايو ٢٠٠٩ التي شهدتها أم دم (منطقة سيلا)، عندما فقد تحالف يضم جماعات المعارضة المسلحة التشادية واتحاد قوات المقاومة عددا كبيرا من المقاتلين، من بينهم أطفال، استجاب عدة أفراد منهما لدعوة الرئيس ديبي للانضمام إلى قوات الحكومة. وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وقّعت حكومة تشاد والحركة الوطنية، وهو تحالف يضم الجماعات المسلحة التشادية الثلاث، على اتفاق سلام في طرابلس، ليبيا. وعقب توقيعه، تخلى عدد من المقاتلين المرتبطين بالحركة الوطنية عن أسلحتهم، وعادوا إلى تشاد والتحقوا بصفوف القوات الحكومية. وفر بعض أفراد هذه الجماعات المسلحة وغيرها، من بينهم ١٣٣ طفلا في عام ٢٠٠٩ و ٢٦ طفلا في عام ٢٠١٠، وعادوا إلى تشاد. وعاد أيضا محمود ناهور نْغاوارا الذي ينتمي للجبهة الديمقراطية الشعبية إلى تشاد من السودان، حيث كان نشطا في المعارضة المسلحة ضد الحكومة التشادية. وعلاوة على ذلك، ونتيجة لجهود الوساطة التي يبذلها رئيس تشاد السابق غوكوني وِدّاي، وقّعت حكومة تشاد على اتفاق سلام في أيار/مايو ٢٠١٠ مع جماعة المعارضة المسلحة حركة الديمقراطية والعدالة في تشاد. ولم يوقّع حتى الآن اتحاد قوات المقاومة أي اتفاق سلام مع الحكومة.

٧ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أفادت حكومة تشاد بأن قواتها كانت قد اشتبكت مع متمردين تشاديين من الجبهة من أجل النهضة الوطنية، وهي جماعة معارضة مسلحة متمركزة في تشاد، في الفترة ما بين ٢٤ و ٢٨ نيسان/أبريل في منطقة تيسياند تيماسي (منطقة دار سيلا)، الواقعة إلى الشمال مباشرة من نقطة التقاء الحدود بين تشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد تبيَّن وجود أطفال ضمن صفوف الجبهة من أجل النهضة الوطنية.

٨ - وأُحرز تقدم في تنفيذ الاتفاق الذي أبرمته الحكومة والمعارضة السياسية في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اعتمدت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة جدولا زمنيا توافقيا منقحا للانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية التي من المقرر إجراؤها في ١٣ شباط/فبراير و ٣ نيسان/أبريل و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، على التوالي.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت عملية الدوحة للسلام بين حكومتي تشاد والسودان إلى توقيع اتفاق الدوحة في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٩. ورغم أن هذا الاتفاق لم ينفَّذ على الفور بسبب الاشتباكات التي اندلعت خلال الشهر ذاته بين القوات الحكومية التشادية واتحاد قوات المقاومة في أم دم، فقد استمرت الاتصالات بين البلدين على مستوى رفيع. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وقعت الحكومتان في نجامينا اتفاقا لتطبيع العلاقات الثنائية من خلال جملة أمور منها إنشاء قوة حدودية قوامها ٣ ٠٠٠ فرد لمنع الهجمات عبر الحدود والحيلولة دون قيام جماعات المعارضة المسلحة بأنشطة على أراضيهما والعمل على نزع سلاحها. وعزز هذه الجهود تبادل الزيارات بين رئيسي تشاد والسودان في شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٠، وكذلك طرد زعماء المعارضة المسلحة من أراضي كلا البلدين. فقد طُرد في حزيران/يونيه ٢٠١٠ من الخرطوم كل من تيمان إرديمي وأدوما حسب الله ومحمد نوري، وهم ثلاثة من الزعماء الرئيسيين لجماعات المعارضة المسلحة التشادية المتمركزة في دارفور، إلى جانب الأمين العام لاتحاد قوات المقاومة، أباكار توليمي، أما خليل إبراهيم، زعيم جماعة المعارضة المسلحة السودانية 'حركة العدل والمساواة'، فقد مُنع من دخول تشاد في أيار/مايو ٢٠١٠.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

١٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، قامت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ في تشاد بتوثيق انتهاكات جسيمة ارتُكبت ضد الأطفال، بما في ذلك ما يلي: تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي القوات والجماعات المسلحة؛ وقتل الأطفال وتشويههم أساسا من جراء الذخائر غير المنفجرة؛ والعنف الجنسي والقائم على التحيز الجنسي. وعلاوة على ذلك، كانت سبل الحصول على الخدمات الإنسانية الكافية محدودة بسبب الهجمات على العاملين في منظمات الإغاثة الإنسانية.

١١ - وقد أدى نزوح العائلات نتيجة للوضع الأمني المتقلب وكذلك الأحوال الاقتصادية إلى تنقل الأطفال، داخل بعض المناطق في شرق تشاد وكذلك في السودان، في ظروف هشة للغاية، مما جعلهم أهدافا محتملة للاستغلال والتجنيد والاتجار بالبشر. وقد عُرضت عدة

حوادث اختطاف الأطفال والاتجار بهم لأغراض العمل القسري والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية على نظر فرقة العمل.

ألف – تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة

١٢ – تم خلال الفترة قيد الاستعراض التحقق من تجنيد الأطفال واستخدامهم في شرق تشاد على أيدي الجيش الوطني التشادي والجماعات المسلحة، بما فيها حركة العدل والمساواة. وأُدرج كل من الجيش الوطني التشادي وحركة العدل والمساواة في مرفقات تقريري السنوي الأخير عن الأطفال والتزاع المسلح (S/2010/181) بسبب تجنيد الأطفال واستخدامهم. غير أن فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في تشاد لم تتلق أي معلومات عن أنشطة تجنيد فعلية في أوساط اللاجئين وجمهورية أفريقيا الوسطى في جنوب تشاد. وفي حين أن معظم الأطفال المجندين تتراوح أعمارهم ما بين ١٤ و ١٧ سنة، فقد كانت هناك أيضا حالات تم فيها تجنيد أطفال لا تتجاوز أعمارهم ١٢ عاما. وكان معظم الأطفال المجندين من الصبية؛ لكن فرقة العمل وثّقت تجنيد بعض الفتيات على أيدي جماعات مسلحة مثل حركة العدالة والديمقراطية في تشاد.

١ – الجيش الوطني التشادي

١٣ – أعلنت حكومة تشاد، منذ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أنه ليست هناك سياسة رسمية لتجنيد الأطفال في صفوف قواتها المسلحة، وادعت أن الأطفال الذين وجدوا في صفوف قواتها أتوا من جماعات المعارضة المسلحة التشادية التي انضمت إلى الجيش الوطني التشادي. ومع ذلك، ظل الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير مرتبطين بالجيش الوطني. وقد وثقت فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في تشاد أيضا بعض حالات تجنيد فعلي للأطفال من جانب الجيش الوطني التشادي.

١٤ – وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تحققت فرقة العمل من ما مجموعه ٤٩ حالة تتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي الجيش الوطني. ومن بين هؤلاء، كان ٢٧ طفلا لاجئين سودانيين وقت تجنيدهم. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، على سبيل المثال، قام الجيش الوطني بتجنيد ١٥ طفلا لاجئا. وقام الجيش الوطني التشادي في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بتجنيد صبي عمره ١٦ عاما من موقع كوبيغو للمشردين داخليا. وللحوافز المالية دورٌ هام في إغراء الأطفال، بمن فيهم الأطفال اللاجئون بالانضمام إلى الجيش الوطني التشادي. وتعتقد فرقة العمل أنه، إلى غاية نهاية

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان ١٨ طفلا لاجئا على الأقل ما يزالون مرتبطين بالجيش الوطني.

١٥ - وفي عام ٢٠١٠، تلقت فرقة العمل معلومات بشأن أربع حالات جديدة لتجنيد أطفال لاجئين سودانيين على أيدي الجيش الوطني، زُعم أنها حدثت في شمال شرق تشاد. وبالإضافة إلى ذلك، وفي الفترة ما بين أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠١٠، لاحظت فرقة العمل وجود أطفال ضمن قوات الجيش الوطني في أدري، وكذلك ضمن ألوية متنقلة تابعة للجيش الوطني في منطقتي غونغور وساوا الحدوديتين، في مقاطعة أسونغا.

١٦ - وفي عام ٢٠١٠، كثفت الحكومة التشادية جهودها للتصدي لتجنيد الأطفال على أيدي الجيش الوطني. ولاحظت فرقة العمل أن عدد حالات تجنيد الأطفال الموثقة كانت معزولة، وقام بها ضباط ذوو رتب منخفضة. وردا على ذلك، نظمت الحكومة، بدعم من فرقة العمل، دورات تدريبية لبناء وتعزيز قدرات صغار ضباط الجيش الوطني ومعارفهم بشأن حقوق الطفل وحماية الطفل، وذلك تمشيا مع القواعد والمعايير الدولية.

٢ - حركة العدل والمساواة

١٧ - في عام ٢٠٠٩، أكدت فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في تشاد تقارير تشير إلى أن حركة العدل والمساواة قد واصلت بنشاط وإصرار تجنيد الأطفال واستخدامهم في غضون تلك السنة. وفي المجموع، تأكد وجود ٣٣ صبيا مرتبطين بالجماعة المسلحة. وفي عام ٢٠١٠، أُبلغت فرقة العمل باستمرار حركة العدل والمساواة في تجنيد الأطفال اللاجئين السودانيين، وهو ما وقع في شمال شرق تشاد. وإن كانت هذه المعلومات كثيرا ما عُرضت مباشرة على نظر السلطات المحلية، فإنه لم تُنشأ آليات وقائية فعالة و لم يُلق القبض على الجناة. وفي غضون ذلك، أثبتت معلومات وردت من مصادر مختلفة أكدتها هي بنفسها تورط بعض قادة اللاجئين المحليين الذين تصرفوا في بعض الحالات 'كميسِّرين' في عملية التجنيد. فعلى سبيل المثال، ذكرت عدة عائلات لاجئة في مخيم غاغا (٦٥ كيلومتر من مدينة أبيشي) أن أطفالها كانت قد جندتهم حركة العدل والمساواة بمساعدة من قادة محليين في المخيمات.

١٨ - و لم تتلق فرقة العمل منذ أيار/مايو ٢٠١٠ أية تقارير عن حالات تجنيد جديدة من قبل حركة العدل والمساواة. وبالمقابل، لاحظت فرقة العمل انخفاض وجود حركة العدل والمساواة وظهورها في مخيمات اللاجئين في شرق تشاد. وعزت فرقة العمل هذا التطور إلى الردع الذي توفره قوة الحدود المشتركة بين تشاد والسودان إلى جانب عمليات التطويق والتفتيش المنتظمة التي تقوم بها المفرزة الأمنية المتكاملة من أجل الحفاظ على طابع المخيمات

الإنساني والمدني. وعلاوة على ذلك، تلقت فرقة العمل معلومات تفيد بأن ما لا يقل عن ٤٠ من الأطفال المقاتلين السابقين عادوا في الفترة ما بين أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠١٠ إلى مخيمات اللاجئين، من بينهم ٢١ طفلا عادوا إلى مخيمات اللاجئين في غيريدا، و ١٧ إلى مخيمات في إريبا، واثنان إلى مخيمات في قوز بيضة.

٣ - جماعات المعارضة المسلحة التشادية وجماعات مسلحة أخرى مجهولة الهوية

١٩ - تم التعرف على أربعة وثمانين طفلا ضمن مقاتلي اتحاد قوات المقاومة الذين أسِرتهم القوات الحكومية بعد معركة أم دم في أيار/مايو ٢٠٠٩. وأُفرج عنهم وسلّمتهم إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وزارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني والأسرة من أجل تقديم الرعاية النفسية والاجتماعية لهم وإعادة إدماجهم. وتشير شهادات استُقيت من أطفال وكبار 'ملتحِقين' (هم مقاتلو المعارضة المسلحة التشادية السابقون الذين انضموا إلى القوات الحكومية) إلى أن عدد الأطفال الذين شاركوا في معركة أم دم كان أعلى بكثير من ٨٤. وربما سقط هناك أيضا عدد كبير من القاصرين من بين الضحايا في ساحة المعركة، ولربما ظل أطفال في صفوف اتحاد قوات المقاومة. ومما يعيق تحديد هوية القاصرين أن غالبية الأطفال لا يملكون شهادات ولادة رسمية.

٢٠ - وابتداء من حزيران/يونيه ٢٠٠٩ فصاعدا، بدأت عملية ضخمة من الهروب الطوعي من جماعات المعارضة المسلحة التشادية. فسواء بشكل فردي أو كمجموعة، انضم إلى قوات الحكومة ما يقرب من ٠٠٠ ٥ من أفراد هذه الجماعات، الكثير منهم من الحركة الوطنية، وهو تحالف مؤلف من اتحاد القوات المتجدد من أجل الديمقراطية والتنمية، والحركة الوطنية من أجل الإصلاح، وجبهة إنقاذ الجمهورية، بل وجماعات مسلحة أخرى. ومن بين أولئك الذين نُزع سلاحهم، تم التعرف على ما مجموعه ١٥٥ طفلا، وأُفرج عنهم وسلّمتهم إلى اليونيسيف وزارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني والأسرة من أجل تقديم الرعاية النفسية والاجتماعية لهم وإعادة إدماجهم. ومن بين ١٩٦ من المقاتلين السابقين الذين قدمتهم الحركة الوطنية وحدها، تم التعرف على ٩٢ طفلا. ومع ذلك، جرى التأكد من أن ٣٢ فقط من هؤلاء الأطفال مرتبطون بالجماعة المسلحة. ولا يوجد أطفال آخرون مرتبطون بتلك الجماعات.

٢١ - وألقت الحكومة القبض على ثلاثة عشر طفلا مرتبطين بالجبهة من أجل النهضة الوطنية خلال قتال دارت رحاه في تيسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠. واحتُجز هؤلاء الأطفال في سجن الدرك الوطني في نجامينا. وأتاحت حكومة تشاد سبل الوصول دون عائق إلى

المحتجزين من أجل معرفة هوية الأطفال وفصلهم عن غيرهم. وأُطلق سراح الأطفال الثلاثة عشر جميعهم يوم ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٠.

٢٢ - وفي أعقاب اتفاق السلام الذي وقّعته في أيار/مايو ٢٠١٠ حكومة تشاد وحركة الديمقراطية والعدالة في تشاد، أفرجت هذه الجماعة المسلحة عن ٥٨ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٧ سنة، من بينهم عشر فتيات.

٢٣ - وفي الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، تواصلت عملية اندماج جماعات المعارضة المسلحة التشادية مع الجيش الوطني، التي بدأت في عام ٢٠٠٩. ومن بين أفراد قوات الاتحاد من أجل التغيير والديمقراطية السابقين البالغ عددهم ٥٠٠ والذين طردوا من السودان والمتمركزين في مركز التدريب العسكري في موسورو، تحقّقت فرقة العمل من أن ٣٠ منهم تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. وقد تم تسريح هؤلاء الأطفال الـ ٣٠ وسُلموا إلى اليونيسيف ووزارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني والأسرة.

٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال ١ ١٥٠ من المقاتلين السابقين المرتبطين بالجبهة الديمقراطية الشعبية، من ضمنهم ٩٤ امرأة من بينهن ثلاث حوامل و ١٩ من أطفال النساء المقاتلات، متمركزين في مركز التدريب العسكري في لوميا منذ تموز/يوليه ٢٠١٠ في أعقاب توقيع اتفاق السلام بين الجبهة الديمقراطية الشعبية وحكومة تشاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

باء - قتل الأطفال وتشويههم

٢٥ - أكدت فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في تشاد واحدا من كل ثلاثة مزاعم عن مقتل أطفال جندتهم حركة العدل والمساواة أثناء المعارك، في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ولم تُسجل أية مزاعم من هذا القبيل في عام ٢٠١٠.

٢٦ - وظل التلوث الناجم عن مخلفات الحرب من المتفجرات قائما في جميع أنحاء تشاد، بما في ذلك داخل العاصمة نجامينا وحولها. وزاد هذا الخطر بعد الاشتباكات التي وقعت بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة التشادية في بداية عام ٢٠٠٨. ولإن كان خطر الألغام منخفضا نسبيا في منطقة العمليات السابقة لبعثة الأمم المتحدة، فإن هناك مخاوف من وجود ألغام وذخائر غير منفجرة في الجزء الشمالي من البلاد (بوركو، وإندي، وخصوصا تيبستي).

٢٧ - وفي عام ٢٠٠٩، أُبلغ عن سقوط ٥١ ضحية بسبب الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات في مناطق وادي فيرا وكدّاي وسلامات وسيلا الواقعة شرقي تشاد، حيث خلفت مقتل ٢١ شخصا وإصابة ٣٠ بجراح. وكان الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات و ١٥ سنة أكبر مجموعة من الضحايا، حيث قُتل ١٥ صبيا وجُرح ٢٦، بينهم صبيتان. ومن الحوادث التي وثقتها بعثة الأمم المتحدة في الفترة الممتدة من ١٧ كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٠ في أربع مناطق شرقية، قُتل وطفلان وجرح ١٢ طفلا آخرين. وكان جميع الضحايا من الصبية وكانت الغالبية منهم ترعى الماشية.

٢٨ - وتيسَّر الوصول إلى منطقة تيبستي، وهي منطقة مزروعة بالألغام بشكل مكثف تحتلها الجماعة المسلحة حركة الديمقراطية والعدالة في تشاد، نتيجة لاتفاق السلام المبرم بين حكومة تشاد وهذه الحركة. وبدأت فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنشطة إزالة الألغام التي تنظِّمها الحكومة وشركاؤها. ومن المقرر تنظيم حملات للتوعية والتثقيف بشأن الألغام خلال النصف الأول من عام ٢٠١١.

٢٩ - وليس سكان تشاد على وعي كاف بالقضايا المتعلقة بالألغام وانتشار مخلفات الحرب من المتفجرات أو هم غير واعين بها، وهذا أمرٌ ضروري لمنع وقوع إصابات أو تقليلها. ونظُم مراقبة الضحايا غير كافية في جميع مناطق تشاد وليست هناك آلية وطنية لجمع البيانات عن الإصابات الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة. وتبذل الحكومة، من خلال المفوضية الوطنية لإزالة الألغام ووكالات المعونة، الجهود لجمع البيانات عن حوادث الألغام، لكن هذه المعلومات لا تزال مشتتة وغير متناسقة في بعض الأحيان. وتشير المعلومات الموجودة إلى أنه تم التقليل من شأن انتشار الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات في تشاد. ومع رحيل بعثة الأمم المتحدة وإنهاء برنامجيها المتعلقين بإزالة الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات والتحقق من الطرق، يُخشى جديا من تزايد حوادث قتل الأطفال وتشويههم من جراء مخلفات الحرب من المتفجرات.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الخطيرة

٣٠ - لا يزال العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي، الذي يشمل الاغتصاب ومحاولة الاغتصاب والتحرش الجنسي والاستغلال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والزواج المبكر والقسري والحمل غير المرغوب فيه/المبكر المرتبط بسوء المعاملة وكذلك أشكالا أخرى من العنف القائم على التحيز الجنسي ضد المرأة والفتاة، يمثل ظاهرة واسعة الانتشار في تشاد. فالنساء والفتيات يواجهن هذه الأشكال من العنف الجنسي الذي يمارسه أشخاص مجهولو الهوية والجماعات المسلحة والجيش الوطني، ولاجئون مثلهن أو مشردون داخليا في

المخيمات. ومع ذلك، لا توجد أدلة كافية تشير إلى أن العنف الجنسي ضد الأطفال هو سمة منهجية للنزاع الدائر في تشاد. ومعنى قلة الإبلاغ عنه، من بين مصاعب أخرى، عدم وجود بيانات ومعلومات شاملة في ما يتعلق بهذا الانتهاك في سياق النزاع.

٣١ - ويمكن الخروج بملاحظتين من البيانات التي جُمعت في تشاد عن العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي. أولهما أن هناك اتجاها تصاعديا لحالات العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي المبلّغ عنها في أوساط اللاجئين، حيث بلغت ٢٩٥ حالة في عام ٢٠٠٦ و ٥١٢ حالة في عام ٢٠٠٧ و ٦٥٦ حالة في عام ٢٠٠٨ و ٨٦٠ حالة في عام ٢٠٠٩ و ٥٦٣ حالة بحلول منتصف عام ٢٠١٠. وهذا ربما لا يعني بالضرورة أن حالات العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي قد زادت، وإنما قد يكون نتيجة لزيادة الإبلاغ عنهما بسبب العمل المتواصل في هذا المجال. وينعكس هذا الاتجاه التصاعدي في البيانات التي جمعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والمفرزة الأمنية المتكاملة. وثانيا، قد يكشف ذلك عن تغيير في السلوك يدل عليه تطوع الناجيات وأقاربهن للإبلاغ عن تلك الحالات. وبينما لا تزال قلة الإبلاغ مصدر قلق، لا سيما في حالات الاغتصاب أو محاولة الاغتصاب، فإن هذا الاتجاه قد يشير إلى الثقة المتزايدة في آليات الحماية التي أقامتها جهات فاعلة دولية، بالتنسيق الوثيق مع المجتمعات المحلية، وفي المفرزة الأمنية المتكاملة.

٣٢ - ومن بين حالات العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي البالغ عددها ٥٦٣ بين النساء والفتيات اللاجئات التي سجلتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في النصف الأول من عام ٢٠١٠، كانت قرابة ٣٠ في المائة من الضحايا من الأطفال، بمن فيهم الأطفال في سن ثلاث سنوات. وكانت غالبية الحالات تتعلق بالعنف المنزلي، على الرغم من أنه تم أيضا توثيق اعتداءات عنيفة بدافع التحيز الجنسي، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والزواج المبكر والقسري، والاغتصاب ومحاولات الاغتصاب، بما في ذلك على أيدي أفراد القوات المسلحة. وفي الوقت نفسه وداخل سكان البلد المضيف، وثقت فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ ١٣ حالة اغتصاب في حق أطفال حدثت في عام ٢٠٠٩، في حين تم توثيق حالتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير في عام ٢٠١٠، ورد أنها ارتكبها جميعا أفرادٌ من القوات المسلحة. وكان جميع الضحايا من الفتيات. ويرد أدناه ذكر بعض الحالات لتوضيح هذه الظاهرة.

٣٣ - ففي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، اغتصب جندي من الجيش الوطني صبية من المشردين داخليا عمرها ٧ سنوات من موقع غورونكون. وقد اعتقل واحتجز في زنزانة لواء الدرك في غوز بيضة. كما قام فرد من الجيش الوطني باغتصاب فتاة عمرها ١٦ عاما في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في أبيشي خلال عملية بحث عن الأسلحة غير المشروعة. وقد استرعت بعثة الأمم المتحدة انتباه السلطات المحلية إلى هذه المسألة لمتابعتها. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أُبلغت البعثة بقضية اغتصاب وقعت في أيار/مايو ٢٠٠٩ في موقع أركوم للمشردين داخليا (٦٠ كيلومترا جنوب غرب فرشانا) كانت ضحيتها فتاة من المشردين داخليا عمرها ١٥ عاما كانت وقت الإبلاغ عن الحادث حاملا في شهرها الخامس. لكن الجاني المزعوم، وهو ضابط في الدرك، لم يُلق القبض عليه. ويوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في غيريدا، اغتصب ثلاثة رجال مسلحين يرتدون الزي العسكري فتاة عمرها ١٦ عاما ويُعتقد أنهم جنود من الجيش الوطني.

٣٤ - وتوضح هذه الحالات الطابع المتكرر للعنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي، ومدى ضلوع ضباط الأمن وبعض المسؤولين عن إنفاذ القانون فيه، وإفلاتهم من العقاب على ما يبدو على ما يرتكبونه من عنف جنسي وعنف قائم على التحيز الجنسي. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أنه في معظم الحالات المبلّغ عنها، تبيّن أن الجناة هم مدنيون من المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين وأوساط اللاجئين أنفسهم. وفي حين أن السلطات الوطنية تبذل حاليا بعض الجهود للتصدي للتحديات المحيطة بمقاضاة مرتكبي الجرائم الجنسية في نظام العدالة الجنائية، فإن الإفلات من العقاب في ما يتعلق بحالات العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي، ولا سيما عندما يكون الجناة من جنود الجيش الوطني، لا يزال مصدر قلق كبير.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٣٥ - في حين أن فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ لم تتلق أي تقارير عن حوادث متصلة بالهجمات على المدارس، فقد سجلت حالة واحدة تتعلق باحتلال إحدى المدارس. فقد احتل مائة عنصر عسكري مسلح من الجيش الوطني مدرسة ابتدائية في برداي، بمنطقة تيبستي شمال تشاد، وهي عادة من معاقل حركة العدالة والديمقراطية في تشاد، التي بدأت في الانضمام إلى الجيش الوطني، منذ أن أُغلقت المدرسة لقضاء العطلة. ومع ذلك، ونتيجة لطلب تقدمت به الأمم المتحدة إلى السلطات التشادية، أخلى الجنود المبنى في آب/أغسطس ٢٠١٠.

هاء – منع وصول المساعدات الإنسانية واستهداف العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وممتلكاتهم

٣٦ – في عام ٢٠٠٩، تم الإبلاغ عن ٧٢ هجوما و ١١ محاولة هجوم على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وممتلكاتهم. وفي معظم الحالات، استولى المهاجمون على الأصول المادية، مثل المال ومعدات الاتصالات والسيارات. لكن البعض من الهجمات، لا سيما تلك التي نُفذت في عام ٢٠٠٩، كانت أكثر عنفا، حيث أقدم المهاجمون في بعض الحالات على قتل العاملين في مجال المساعدة الإنسانية أو اختطافهم. ويُعتقد أن الجناة هم أساسا من أفراد العصابات المسلحة وجماعات المعارضة المسلحة، الذين يستخدمون المسروقات أو يبيعونها من أجل شن حملات عسكرية ضد السودان أو تشاد. وكانت هناك أيضا تقارير تزعم ضلوع عناصر من الجيش الوطني وأفراد يرتدون زي الجيش الوطني في الهجمات التي شنت ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وغالبا ما يكون لهذه الهجمات تأثير يعطِّل إيصال المساعدات الإنسانية للأطفال. ويرد إيضاح بعض الأمثلة أدناه.

٣٧ – ففي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، قُتل موظف وطني من المنظمة غير الحكومية الدولية Solidarités International شمال أدري (منطقة ودّاي)، بعد أن فتح ستة رجال مسلحين يرتدون الزي العسكري النار على السيارة التي كانت تقلّه هو وزملاءه. وقد انسحبت منظمة Solidarités International من أدري نتيجة لهذا الحادث. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اختطفت مجموعة من الرجال المسلحين موظفا دوليا من لجنة الصليب الأحمر الدولية في كاوا، بمقاطعة أسونغا. وأُطلق سراحه في نهاية الأمر في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٠. ونتيجة لهذه الهجمات، أوقفت لجنة الصليب الأحمر الدولية وخمس منظمات غير حكومية دولية أخرى مؤقتا عملياتها في المناطق القريبة من الحدود السودانية، وبالتالي تعطل تقديم المساعدات الإنسانية إلى ما لا يقل عن ٠٠٠ ٣٧ شخص، من بينهم أطفال.

٣٨ – وسُلط الضوء مرة أخرى على شدة انعدام الأمن التي يواجهها العاملون في مجال المساعدة الإنسانية في وقت أصبحت المؤسسات الوطنية التي تتعاون مع المنظمات الإنسانية أيضا هدفا للهجمات. فعلى سبيل المثال، وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، هاجم رجلان مسلحان رئيس اللجنة الوطنية لعون اللاجئين في غيريدا حيث لقي مصرعه بينما كان مع سائقه على بعد حوالي ٨ كيلومترات من مخيم كونونغو للاجئين. وكانت سيارته مميزة بوضوح باسم اللجنة وشعار مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما أصيب السائق خلال هذا الهجوم. وفي غاغا يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، قام ثمانية رجال مسلحين مجهولي الهوية بهجوم ضد مركز للمفرزة الأمنية المتكاملة مما أدى إلى إصابة أحد

ضباط المفرزة بجرح ناجم عن عيار ناري وإصابة متعاقد مع بعثة الأمم المتحدة بجراح. وتم إجلاء الضحيتين إلى أبيشي. كما نُهب مركز المفرزة ذاك وورد أن البعض من الأسلحة ومعدات الاتصالات قد سُرق.

٣٩ - وتأثرت في بعض الأحيان المنظمات الإنسانية العاملة على طول المناطق الحدودية شرق غوز بيضة وفرشانا بسبب هذه التحديات الأمنية. وفي العديد من حوادث سرقة السيارات، أُفيد بأن المهاجمين فروا بتلك السيارات وعبروا إلى داخل السودان، مما يبرز البعد العابر للحدود لهذا الخطر الأمني.

٤٠ - لكن هذا الوضع تغيَّر في عام ٢٠١٠، حيث وقع انخفاض ملحوظ في عدد الحوادث الأمنية والهجمات ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وقد يكون هذا نتيجة لالتقاء ثلاثة عوامل هي: كون المفرزة الأمنية المتكاملة أصبحت، بدعم من البعثة، عملية على نحو متزايد في توفير مرافقين وقادرة على رد الفعل بسرعة نسبيا؛ وإنشاء قوة الحدود المشتركة بين تشاد والسودان وتأثيرها الرادع؛ وأخيرا كون قوات الأمن الأخرى، بما فيها الجيش الوطني والدرك، ضاعفت الجهود لملاحقة الجناة وإلقاء القبض عليهم. غير أن هذا الانخفاض يأتي بعد سلسلة من الحوادث الأمنية الخطيرة التي وقعت في حزيران/يونيه، من ضمنها عمليات سرقة سيارات واختطاف واحتجاز. ونتيجة لذلك، قررت إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية سحب موظفيها الدوليين من شرق تشاد وأوقفت ثلاث منظمات أخرى جزئيا عملياتها.

٤١ - وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تم الإبلاغ عن ١١ حالة فقط من الهجمات ضد المنظمات الإنسانية، ولم يُقتل فيها أحد. وفي معظم الحالات، كانت السيارات تُختطف ويُتخلى عنها في وقت لاحق بسبب تدخل المفرزة الأمنية المتكاملة وغيرها من عناصر إنفاذ القانون. ولم يكن من الممكن تأكيد ما إذا كان أي من الحوادث المبلّغ عنها في عام ٢٠١٠ يوحي بوجود بُعد عابر للحدود.

٤٢ - ومن أجل مواصلة توفير الحماية للعمليات الإنسانية في ضوء انسحاب بعثة الأمم المتحدة، أنشأت الحكومة المكتب المعني بتوفير الأمن وشؤون التنقل في ستة مواقع مختلفة (أبيشي وبهائي وغيريدا وإريبا وكوكو وغوز بيضة) لتوفير مزيد من الأمن للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وهذه المكاتب المعنية بتوفير الأمن وشؤون التنقل، التي يرأسها على المستوى الإقليمي مسؤولون محليون، تجمع بين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية ودوائر الأمن وإنفاذ القانون المعنية، بما في ذلك المفرزة الأمنية المتكاملة، بهدف تسخير الموارد البشرية المتاحة والمادية لتوفير الأمن بشكل فعال لموظفي المساعدة الإنسانية وممتلكاتهم.

رابعا – متابعة استنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن بشأن الأطفال والتراع المسلح

ألف – الحوار مع حكومة تشاد ووضع خطة عمل لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة

٤٣ – لا تزال حكومة تشاد تجري من خلال مستشارها في شؤون الدفاع، مناقشات مع الأمم المتحدة، بشأن وضع خطة عمل لمعالجة قضية تجنيد الأطفال واستخدامهم، وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). وقد توقفت هذه العملية منذ منتصف عام ٢٠٠٩ حتى النصف الثاني من عام ٢٠١٠ بسبب استبدال المستشار في شؤون الدفاع، الذي عمل أيضا بصفته المنسق المعني بهذه المسألة.

٤٤ – ولكن أثناء اجتماع عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بين الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلح ووزير العمل الاجتماعي والتضامن الوطني والأسرة، أعرب الوزير عن نية حكومة تشاد إعداد خطة عمل وتنفيذها على سبيل الأولوية. وفي غياب بعثة الأمم المتحدة، بدأت اليونيسيف، بصفتها الرئيسة المشاركة لفرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ، العمل مع الحكومة لبلوغ هذه الغاية. وسيُعقد يوم ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ اجتماع بين الحكومة وفرقة العمل لمناقشة عناصر خطة العمل ومن ضمنها الإفراج عن جميع من تبقى ربما من الأطفال المرتبطين بالجيش الوطني. وشَطب اسم الجيش الوطني من مرفقات تقريري السنوي عن الأطفال والتراع المسلح رهينٌ بالتقيد التام بتنفيذ خطة عمل المتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

باء – لجنة التحقق المشتركة

٤٥ – على الرغم من عدم وجود خطة عمل رسمية حتى الآن، ظلت الحكومة منخرطة في حوار مع الأمم المتحدة بشأن اتخاذ التدابير الكفيلة بمعالجة مسألة تجنيد الأطفال واستخدامهم في السياق الأوسع لجهود التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج المبذولة في تشاد من أجل إطلاق سراح جميع الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة وتسهيل إعادة إدماجهم المستدامة في المجتمعات المحلية والأسر. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أُنشئت فرقة عمل ترأسها الحكومة، بمشاركة الأمم المتحدة وممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدة في تشاد، لإجراء زيارات تحقق وتوعية في مراكز ومواقع التدريب العسكرية الحكومية. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، أصدرت وزارة الدفاع أوامر لقادة القوات المسلحة وقوات الأمن

تحتم عليهم تيسير سبل دخول معسكرات الجيش في وجه الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية بغية التحقق من وجود أطفال وتسهيل الإفراج عنهم من صفوف الجيش الوطني.

٤٦ - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت أيضا اللجنة المشتركة بين حكومة تشاد واليونيسيف، التي أنشئت في أعقاب الزيارة التي قام بها ممثلي الخاص المعني بالأطفال والتراع المسلح في أيار/مايو ٢٠٠٨، بعثات التحقق للمواقع الحكومية العسكرية. وكانت الأهداف الرئيسية المتوخاة من هذه الزيارات المشتركة هو التحقق من وجود قاصرين في هذه المواقع العسكرية، وعند وجودهم، تسهيل الإفراج عنهم من صفوف الجيش الوطني، وزيادة الوعي بمسألة تجنيد الأطفال.

٤٧ - وقاد هذه الزيارات مسؤولون حكوميون من وزارات الخارجية والدفاع وحقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية، بمشاركة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها والبعثات الدبلوماسية المعتمدة في تشاد. وفي عام ٢٠٠٩، جرت زيارة ثكنات عسكرية ومراكز تدريب ونقاط عبور لأفراد جماعات المعارضة المسلحة الذين انضموا إلى القوات المسلحة، في أبيشي وكوندول ونجامينا وموسورو ومونغو. كما جرت زيارات إضافية إلى مقار قيادة كل من القوات البرية، والدرك الوطني، والحرس الوطني والمتنقل في تشاد، والمديرية الوطنية لأمن خدمات الدولة ومؤسساتها في نجامينا. وكانت إمكانية الوصول إلى المديرية تطورا إيجابيا، إذ أنها لم تكن في البداية ضمن المواقع المخصصة لزيارات اللجنة المشتركة.

٤٨ - وخلال هذه الزيارات، تأكد أن طفلا واحدا في مقر قيادة القوات البرية كان دون السن القانونية. وقد أُخذ منها على الفور وسُلم إلى اليونيسيف ووضع في مركز للعبور والتوجيه في نجامينا. وفي مركز التدريب العسكري في كوندول، حيث يتلقى الضباط الشبان التدريب، لم يُعثر على أي طفل. وفي موسورو، كشف قادة جماعات المعارضة المسلحة التشادية وجود ١٩٦ طفلا بين صفوفها، من بينهم ٣٢ فقط أكدت اللجنة المشتركة أنهم أطفال كانوا على صلة بهذه الجماعات. وأُفرج في وقت لاحق عن ٦٥ طفلا إضافيا من صفوف ''الملتحِقين'' (مقاتلو المعارضة التشادية المسلحة السابقون الذين انضموا إلى القوات الحكومية) ونُقلوا إلى مراكز العبور والتوجيه في نجامينا.

٤٩ - وبينما كانت حركة الديمقراطية والعدالة في تشاد وحكومة تشاد بصدد التفاوض على اتفاق سلام، أجرت وزارة العمل الاجتماعي واليونيسيف ومنظمة ''كير'' الدولية في حزيران/يونيه ٢٠١٠ عملية تحقق من وجود أطفال في وحدات الحركة في برداي الواقعة في أقصى شمال تشاد. وتم التعرف على ثمانية وخمسين طفلا، من بينهم عشر صبايا. وأعيد ثلاثة

وأربعون إلى أسرهم، بينما نُقل خمسة عشر آخرون هم بحاجة إلى الدعم النفسي الاجتماعي إلى مركز العبور والمشورة الذي تديره منظمة ''كير'' الدولية في نجامينا.

٥٠ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أُعيد بدعم من اليونيسيف لم شمل ٤١٣ طفلا من القوات والجماعات المسلحة، لقوا المساعدة في مركز العبور الذي تديره منظمة ''كير'' الدولية في نجامينا، مع عائلاتهم في شرق تشاد، وخاصة في مدن بِلتين وغيريدا وأدري ونجامينا ومونغو وأم تيمان وأبيشي.

٥١ - وفي البداية، وكجزء من الحوافز الممنوحة لنزع سلاح أفراد القوات الوطنية وتسريحهم وإدماجهم، وعدت الحكومة بمنح ٠٠٠ ٤٠٠ فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي (حوالي ٩٠٠ دولار) نقدا لكل ''ملتحِق''، بمن فيهم الأطفال. وهذه المدفوعات النقدية للأطفال مسألة قلق جدية إن أن التقارير توحي بأن الأطفال إما عادوا إلى مركز التدريب العسكري أو أنهم انضموا إلى جماعة مسلحة من أجل الحصول على ما دفع إليهم مرة أخرى. وقد ترك عدد من الأطفال أيضا المركز بعد تلقي مدفوعات نقدية بدون علم وزارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني والأسرة أو اليونيسيف برحيلهم. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة المشتركة أن أطفالا من القرى المجاورة قد انضموا إلى مجموعات ''الملتحِقين'' عندما كانوا في طريقهم إلى مركز التدريب العسكري لتلقي الأموال التي وعدوا بها. وبعد عدة طلبات من اليونيسيف، بما فيها طلبات موجهة إلى رئيس الوزراء، أوقف الوسيط الوطني هذه المدفوعات. ومع ذلك، لوحظ تسديد مدفوعات نقدية للأطفال خلال الإفراج عن أطفال في برداي ونجامينا في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ على التوالي.

٥٢ - ولقد أثبتت الزيارات المشتركة جدواها فعلا في إيجاد الوعي بين ضباط الجيش بشأن مسألة تجنيد الأطفال واستخدامهم. وبالرغم من قلة عدد الأطفال الذين عرفت هويتهم وأُفرج عنهم من صفوف الجيش الوطني، فقد قامت السلطات العليا بتوعية ما لا يقل عن ٠٠٠ ٥ من ضباط الجيش بهذه المسألة. ودفعت هذه الزيارات أيضا الحكومة إلى تأكيد وتعزيز التزامها بوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم.

جيم - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، غادر ٤١٣ طفلا (٢٤٠ في عام ٢٠٠٩ و ١٧٣ في عام ٢٠١٠) صفوف القوات والجماعات المسلحة من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية. وقد أتوا في أغلبيتهم من الفصائل التي انضمت إلى قوات الحكومة في أعقاب التوقيع على عدة اتفاقات سلام مع الجماعات المسلحة، ومن ضمنها ما يلي: الجبهة من أجل

إنقاذ الجمهورية؛ والجبهة الموحدة من أجل التغيير؛ والحركة الوطنية من أجل الإصلاح؛ وتجمع القوى من أجل التغيير؛ والمجلس الديمقراطي والثوري؛ واتحاد قوى المقاومة؛ واتحاد القوى من أجل التنمية والديمقراطية؛ واتحاد القوات من أجل التغيير والديمقراطية؛ واتحاد القوى الديمقراطية؛ والجبهة الشعبية من أجل النهضة الوطنية؛ وحركة الديمقراطية والعدالة في تشاد.

٥٤ - وخلال عام ٢٠١٠، وردت تقارير تفيد بأن ٤ أطفال لاجئين على الأقل غادروا من تلقاء أنفسهم صفوف الجيش الوطني، في حين أن ٢١ آخرين، كانوا مرتبطين بحركة العدل والمساواة، عادوا إلى عائلاتهم في مخيمات اللاجئين السودانيين في شرق تشاد. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، قامت فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ ببعثة إلى هذه المخيمات للتحقق من هذه التقارير. وعُرفت هوية خمسة وثلاثين طفلا كانوا مرتبطين في السابق بحركة العدل والمساواة والجيش الوطني التشادي (١٠ أطفال في كونونغو، و ٧ أطفال في ميل، وطفلان في تولوم، و ٩ أطفال في أم نبَك، و ٧ أطفال في إيريدمى) وأُدرجوا ضمن برنامج الرعاية الانتقالية وإعادة التأهيل. وللحد من خطر إعادة تجنيد الأطفال الذين عادوا إلى المخيمات، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بزيارات منتظمة لرصد مدى إعادة إدماجهم. وتيقنت المفوضية، من خلال برامجها التعليمية للأطفال اللاجئين، من أن كل طفل أُتيحت له سبل الحصول على التعليم الابتدائي في جميع مخيمات اللاجئين. ومنعا لإعادة تجنيد الأطفال رصدت المفوضية خلال الزيارات المنزلية العادية للأطفال المجنَّدين سابقا، كل الأطفال المسرَّحين وشجعتهم على الانخراط في الأنشطة الترفيهية أو الاجتماعية أو التدريب المهني أو العودة إلى المدرسة.

٥٥ - وقامت المنظمة غير الحكومية الدولية 'الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين'، بالتعاون مع اليونيسيف، بالتحقيق في حالة الفتيات المرتبطات بالجماعات المسلحة في منطقة غيريدا، المذكورة في تقريري الأخير. وكشفت التحقيقات وجود ٢٥ أنثى مرتبطات بجماعات مسلحة، بينهن ١٥ فتاة تقل أعمارهن عن ١٨ عاما. ولم يخضعن لعملية التسريح الرسمية وأُعيد إدماجهن في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية.

٥٦ - وقُدم الدعم لإعادة إدماج ٢٨١ طفلا. وسُجل ما مجموعه ٢٣٨ في المدارس (٢٠٤ للعام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ وسُجل ٣٤ طفلا إضافيا في العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠). وأكمل ما يقرب من نصف الذين شاركوا في برنامج إعادة الإدماج (٦٠ طالبا تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٨ عاما) عدة برامج للتدريب على المهارات الحياتية. وتم توظيف ٢٢ من خريجي برنامج التدريب على أيدي مدرِّبيهم وشرع ٣٠ آخرون في مزاولة

أنشطة مدرّة للدخل. وأُعطيت للأطفال الذين كانوا مرتبطين بجماعات مسلحة سابقاً والذين تجاوزت أعمارهم ١٥ سنة الفرصة للبدء في أنشطة مدرّة للدخل، بينما هم يتابعون دراستهم؛ وتبيّن أن هذه استراتيجية هامة في معالجة الدوافع الاقتصادية للتجنيد في صفوف القوات والجماعات المسلحة.

دال – المؤتمر الإقليمي لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم

٥٧ – نظمت حكومة تشاد مؤتمرا إقليميا بشأن ”وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي القوات والجماعات المسلحة: المساهمة في السلام والعدالة والتنمية“، في نجامينا في الفترة من ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وجمع المؤتمر الاقليمي بين ممثلين عن حكومات تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان والكاميرون والنيجر ونيجيريا. كما حضر المؤتمر حوالي ٢٢٠ مشاركا من بينهم وفدان من ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومتخصصون من مختلف كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، والوزارات والمؤسسات الوطنية التشادية، وعدة بعثات دبلوماسية معتمدة لدى تشاد، وكذلك أطفال جنود سابقون من تشاد وسيراليون وليبريا والسودان. وناقش المشاركون العوامل التي تؤدي إلى إشراك الأطفال في القوات المسلحة والجماعات المسلحة في المنطقة؛ والممارسات الجيدة في الجهود المبذولة لمنع تعرض الأطفال للتجنيد؛ فضلا عن الممارسات الجيدة في مجالي تسريح الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم. وبالإضافة إلى ذلك، ركّز المشاركون على سبل تعزيز التنسيق عبر الحدود في رصد ظاهرة تجنيد الأطفال والإبلاغ عنها والتصدي لها. وتوِّج المؤتمر بالتوقيع على إعلان نجامينا، الذي تعهد فيه المشاركون بجملة أمور منها وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي القوات والجماعات المسلحة، ووضع استراتيجية لمكافحة انتشار الأسلحة، وتنفيذ الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الأطفال وحماية الطفل، ومواءمة التشريعات الوطنية وفقا لذلك. وأُنشئت لجنة خاصة للمتابعة تضم ممثلين عن الدول الموقِّعة لضمان تنفيذ الإعلان.

٥٨ – وفي ٢ و ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، استضافت حكومة تشاد خبراء من الدول الموقّعة على إعلان نجامينا خلال اجتماع متابعة بشأن وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي القوات والجماعات المسلحة. وخلال هذا الاجتماع، وضع خبراء الدول الخمس الموقِّعة، باستثناء الكاميرون، خطة عمل لتنفيذ الإعلان. وقدمت اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد المساعدة الفنية. ويومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، عُقد اجتماع ثان للجنة المتابعة في بانغي،

بجمهورية أفريقيا الوسطى، أتاح الفرصة لمناقشة تنفيذ خطة العمل، فضلا عن تحديد استراتيجيات للدعوة لدى السلطات الوطنية بشأن التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في التراعات المسلحة، وإنشاء آلية للرصد وتبادل المعلومات بشأن انتهاكات حقوق الطفل.

هاء – أنشطة المتابعة والتصدي البرنامجي للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال

٥٩ – أخذت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، من خلال برنامجها المعني بالأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة، زمام المبادرة في إيجاد بيئة تشجِّع على حماية الأطفال في المناطق المتضررة من التراع في البلاد. وقُدمت المساعدة التقنية لضمان كفاءة أداء اللجنة الوطنية الشاملة لعدة قطاعات المكلفة بتنفيذ القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس) التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بالأطفال المشتركين في القوات المسلحة والجماعات المسلحة: ''حرروا الأطفال من الحروب''. وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل على استحداث إطار وطني لبرنامج يروم منع الأطفال من الانضمام إلى الجماعات المسلحة. وتسعى حملات الدعوة إلى التوعية بالفرص المتاحة للأطفال في إطار برامج إعادة الإدماج المجتمعية. وسيفيد البرنامج جميع الأطفال المفرج عنهم من القوات والجماعات المسلحة، وعدد إضافي قدره ٢٠ ٠٠٠ من الأطفال المعرضين للخطر في المناطق المتضررة من التراع.

٦٠ – وتنظم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دورات توعية منتظمة بشأن عدم شرعية تجنيد الأطفال في المخيمات وآثاره السلبية، حيث لا تستهدف الأطفال اللاجئين أنفسهم فقط، ولكن أيضا والديهم والزعماء التقليديين والمجتمعات المحلية عموما والسلطات المحلية. وقد دعمت المفوضية أيضا أنشطة منظمة للمراهقين في المخيمات، بما في ذلك زيادة فرص الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي وفرص التدريب المهني والأنشطة المدرّة للدخل (للأطفال الذين تفوق أعمارهم ١٥ سنة). وقد أثبتت هذه الأنشطة نجاعتها في منع تجنيدهم.

٦١ – وتشمل الجهود التي بذلتها الحكومة في الآونة الأخيرة لمنع العنف الجنسي حملة وطنية بشأن العنف ضد المرأة، انتهت في كانون الأول/ديسمبر. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، قامت السيدة الأولى لتشاد بإطلاق حملة بعنوان ''لنتّحد لإنهاء العنف ضد المرأة'' وأشرفت على رئاستها. وتهدف هذه الحملة، التي تعدُّ جزءا من مبادرة عالمية للأمين العام للأمم المتحدة، إلى تحقيق جملة أمور منها اعتماد وإنفاذ تشريعات وطنية تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتنظيم حملات توعية وطنية و/أو محلية، وبذل جهود منتظمة للتصدي للعنف الجنسي في حالات التراع.

٦٢ - وأعدّت اليونيسيف، بالتعاون مع المنظمة الدولية للمعوقين، مواد ترويجية ونظّمت إلى جانب المفوضية الوطنية السامية لإزالة الألغام، حملتين للتوعية في منطقتي تيبستي وبوركو حيث كانت تنشط حركة الديمقراطية والعدالة في تشاد. ومن الجدير بالذكر أنه في عام ٢٠٠٨، قدمت اليونيسيف المساعدة في وضع برنامج للتوعية بمخاطر الألغام، أُدرج في المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية وقامت بتدريب ٧٠٠ ٣ معلِّم. وفي عام ٢٠٠٩، كان جميع تلاميذ المدارس في نجامينا قد تلقوا تدريبا في إطار هذا البرنامج الذي يُتوقع توسيع نطاقه في العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١.

٦٣ - وفي سياق حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة من التجنيد، والمخاطر المرتبطة بالألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات والاعتداء الجنسي، شارك ٨٠٠ ٧ طفل في أنشطة ترفيهية ونفسية في الأماكن الملائمة للأطفال التي أُنشئت في ثمانية مخيمات للاجئين وقرى مضيفة في إريبا وغيريدا وفارشانا وكذلك في ١٣ موقعا من مواقع المشردين داخليا في منطقة دار سيلا.

خامسا - آلية الرصد والإبلاغ بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

٦٤ - من المرجح أن يكون لرحيل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من شرق تشاد أثر سلبي على الوضع الأمني، حيث يحتمل خطر تزايد ارتكاب انتهاكات ضد الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تتأثر سلباً قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، نظرا لدور البعثة الهام في آلية الرصد والإبلاغ والمساهمة الحيوية لمواردها في مهمة الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. فبانسحاب البعثة، ستتقلص بشكل ملحوظ قدرة منظومة الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين على رصد لانتهاكات والإبلاغ عنها والتصدي لها، لا سيما من حيث التغطية الجغرافية والأساسية. وهناك أيضا مخاوف من احتمال تزايد عدد حالات وحوادث تجنيد الأطفال المبلّغ عنها وعن غيرها من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بسبب عدم وجود رصد مادي ومستمر من جانب البعثة، لما لذلك من تأثير رادع. ومن المرجح أن يظل الممر الشمالي في شرق تشاد، الذي يشمل إريبا وباهاي وأوري كاسوني وأم جرس، مناطق مثيرة للقلق نظرا لاستمرار وجود حركة العدل والمساواة فيه حسب بعض الأنباء، وهي الحركة التي كانت قواتها ذات صلة بتجنيد عدد كبير من الأطفال.

٦٥ - وكجزء من إنجاز ونقل الأنشطة الأساسية لبعثة الأمم المتحدة إلى فريق الأمم المتحدة القطري، من الضروري ضمان أن تظل آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، تحت قيادة المنسق المقيم وممثل اليونيسيف، لضمان الوفاء بواجب تقديم التقارير إلى مجلس الأمن، وكذلك أن تتابع تنفيذ توصياتي واستنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، لا سيما في ما يتعلق بخطة العمل مع حكومة تشاد. وفريق الأمم المتحدة القطري الآن بصدد وضع استراتيجية لحماية المدنيين دعما لحكومة تشاد ومن المهم أن تكون حماية الطفل سمة رئيسية لهذه الاستراتيجية. وقد أبدت حكومة تشاد على نحو متزايد التزاما حقيقيا بمعالجة قضية تجنيد الأطفال وأشجِّعها بقوة على الاستفادة من عملية آلية الرصد والإبلاغ باعتبارها أداة لوضع التدابير المناسبة لمنع ظاهرة الإفلات من العقاب والتصدي لها ومعالجتها. وينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يواصل دعم جهودها.

سادسا - التوصيات

٦٦ - في البداية، أكرر بقوة التوصيات الواردة في تقريريّ السابقين عن حالة الأطفال والتزاع المسلح في تشاد (S/2007/400 و S/2008/532). وأحث أيضا جميع الأطراف على القيام فورا بتنفيذ جميع ما ورد في الاستنتاجات اللاحقة للفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح في تشاد (S/AC.51/2007/16 و S/AC.51/2008/15).

٦٧ - وأثني على الجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي لظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي قواتها المسلحة، بما في ذلك العناصر التي أُدمجت حديثا. غير أنني أشعر بالقلق إزاء بطء التقدم في الحوار نحو وضع خطة العمل لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم، وأحثها في هذا الصدد على الانخراط، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية عاجلة، في حوار مع الأمم المتحدة للانتهاء من إعداد خطة عمل ملموسة ومحددة الأجل وتنفيذها تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

٦٨ - وينبغي أن تصدر حكومة تشاد أوامر واضحة لسلسلة قيادتها العسكرية، بما في ذلك على الصعيد المحلي، تحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم تمشيا مع التزاماتها بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتكفل الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأطفال.

٦٩ - وعلى حكومة تشاد أن تبذل قصارى الجهود لضمان احترام حقوق الأطفال من جانب جميع الجماعات المسلحة الموجودة في أراضيها، ومواصلة العمل، بواسطة جميع الوسائل اللازمة، على تيسير سبل وصول الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة دون عراقيل إلى جميع المراكز العسكرية والمخيمات، لا سيما موسورو، لمعرفة هوية الأطفال الموجودين في صفوف هذه الجماعات والإفراج عنهم.

٧٠ - ويساورني قلق بالغ حيال استمرار حوادث الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك تلك التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة. وأشجع الحكومة بقوة على إعطاء الأولوية للتحقيق مع مرتكبي جرائم الاغتصاب وغيرها من جرائم العنف الجنسي وملاحقتهم أمام القضاء، وتعزيز استراتيجيات الوقاية من هذه الجرائم والتصدي لها.

٧١ - وختاماً، يتعين على جميع جماعات المعارضة المسلحة أن تكف عن استخدام الألغام المضادة للأفراد، التي تتسبب في قتل الأطفال وتشويههم. كما أهيب بالحكومة إلى ضمان أن تكون البرامج الإنسانية لإزالة الألغام متماشية مع المعايير الدولية، وإيلاء الاهتمام المناسب للأطفال الضحايا، ووضع برامج التوعية بمخاطر الألغام.

٧٢ - ومما سرّني التدابير التي اتخذها السلطات التشادية لضمان زيادة الأمن والحماية للسكان المدنيين في مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا وما حولها. وقد أدى ذلك إلى تناقص عدد حوادث تجنيد الأطفال؛ وينبغي للحكومة أن تعمل، من خلال المفرزة الأمنية المتكاملة، للحفاظ على انتشارها الأمني في هذه المواقع. وينبغي للحكومة أيضا أن تتخذ خطوات فورية من أجل التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي المتعلق بحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم.

٧٣ - وفي ضوء انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، أشجِّع الجهات المانحة على تقديم الدعم لفرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ من أجل الاستمرار، قدر الإمكان، في القيام بأعمال الرصد والإبلاغ التي كانت تضطلع بها البعثة من ذي قبل. وأناشد أوساط المانحين أيضا أن تقدم دعماً إضافياً للإجراءات البرنامجية التي تقوم بها السلطات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية.